

الفصل الأول

أساسيات أحكام الزكاة

المحتويات

● - تقديم

- [١ - ١] - معنى الزكاة .
- [٢ - ١] - الزكاة فريضة مالية .
- [٣ - ١] - حكم جاحد الزكاة ومانعها .
- [٤ - ١] - علي من تجب الزكاة ؟
- [٥ - ١] - الشروط الواجب توافرها في الأموال الخاضعة للزكاة .
- [٦ - ١] - نماذج معاصرة من الأموال الغير خاضعة للزكاة .
- [٧ - ١] - أنواع الزكوات في التطبيق المعاصر .
- [٨ - ١] - حكم زكاة المال الحرام الخبيث .
- [٩ - ١] - حكم زكاة المال الذي اختلط فيه الحلال بالحرام .
- [١٠ - ١] - حكم خضوع المال العام وأموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف وأموال القصر وأموال النقابات للزكاة .
- [١١ - ١] - ضوابط التطبيق المعاصر للزكاة ومقوماته .
- [١٢ - ١] - حكم التطبيق المعاصر للزكاة بجانب الضريبة .
- [١٣ - ١] - حكم التهرب من الضريبة بدعوى أداء الزكاة .
- [١٤ - ١] - الفروق الجوهرية بين الضريبة والزكاة .

الفصل الأول

أساسيات أحكام الزكاة

تقديم

الزكاة فريضة مالية ، وركن من أركان الدين الإسلامى الحنيف كما تعتبر الزكاة من مقومات النظام المالى والاقتصادى الإسلامى ، حيث تمثل المصدر الأساسى فى تمويل الضمان الاجتماعى ، والجهاد فى سبيل الله ، كما تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العزة السياسية ، وعندما تخلى حكام المسلمين عن تطبيقها ، ومنعها الأغنياء ، ابتلاءهم الله بمحق البركة والحياة الضنك وأساس ذلك قول الله تبارك تعالى : " وويل للمشركين ، الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون " (فصلت : ٦-٧) ، كما حذر الرسول ﷺ من منع الزكاة ، فقال : " وما منعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا ... " (رواه ابن ماجه والبيهقى) .

ويحتاج المسلم الذى يريد أن يطهر قلبه ويزكى ماله بأداء الزكاة إلى معرفة أحكامها ، ولاسيما وأنه قد ظهرت بعض المستجدات التى لم تكن موجودة فى صدر الدولة الإسلامية تحتاج إلى بيان الحكم الفقهى بشأنها ، وهذا ما سوف نتناوله : حيث نبين أحكام الزكاة بصفة عامة من حيث فرضيتها وحكم جاحدها ، وحكم مانعها ، وعلى من تجب ؟ ، والشروط الواجب توافرها فى المال حتى يخضع للزكاة ، وحكم زكاة المال المكتسب من حرام أو المختلط بحرام ، كما نتناول حكم خضوع الأموال العامة وأموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف وأموال القصر والنقابات للزكاة ، يلى ذلك مناقشة قضية التطبيق المعاصر للزكاة ، وقضية فرض ضرائب بجانب الزكاة وحكم التهرب من الضرائب ، ويختص الجزء الأخير من هذا الفصل ببيان الفروق الأساسية بين الزكاة والضريبة .

(١ - ١) - معنى الزكاة .

هي الطهارة والنماء والبركة ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ، وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم " [التوبة : ١٠٣] ، ويقول أهل العلم أنها سميت زكاة لما فيها من تزكية النفس والمال والمجتمع ، فقد روي عن رسول الله (ﷺ) قوله : (ما نقص مال من صدقة ولا تقبل صدقة من غلول) (مسلم).

ومعنى الزكاة شرعاً : جزء معلوم من مال معلوم ، يؤدي إلي مستحقه ، عبادة لله ، وطاعة ، وتعني كذلك التزكية للنفس والمال والمجتمع ، ولقد أمر الله عز وجل بها في كتابه العزيز بقوله : { وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين } [البقرة : ٤٣] ، وقوله تبارك وتعالى : { الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر } [الحج: ٤١] ، ويقول الرسول (ﷺ) : ((إن تمام إسلامكم أن تؤدوا زكاة أموالكم)) (البزار)

ويطلق علي الزكاة أحيانا صدقة ، فالزكاة صدقة ، والصدقة زكاة ، يفترق الاسم ، وينفق المسمى ، فقد وردت الزكاة في القرآن باسم صدقة ، مثل قوله تبارك وتعالى : { إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عزيز حكيم } [التوبة : ٦٠] .

والزكاة نوعان : زكاة المال وهي التي تفرض على الأموال التي تتوافر فيها شروط معينة ، سوف نبينها فيما بعد ، وزكاة الأبدان أو زكاة الفطر وهي الواجبة على المسلمين في شهر رمضان ، والتي أشار إليها الرسول (ﷺ) بقوله : ((زكاة الفطر طهرة للصاتم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين ...)) (أبو داود وابن ماجه)

وسوف نركز في هذا الكتاب على زكاة المال ، ولقد خصصنا كتاباً مستقلاً لفقّه وحساب زكاة الفطر^(١).

(١ - ٢) - الزكاة فريضة مالية .

الزكاة من الفرائض التي أجمعت عليها أمة الإسلام بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع ، والدليل من الكتاب قول سبحانه وتعالى : { إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم } [التوبة : ٦٠] ، والدليل من السنة قول الرسول (ﷺ) لسيدنا معاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن : ((فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد علي فقرائهم)) [رواه البخاري ومسلم] كما أجمع فقهاء المسلمين من السلف والخلف على فرضيها على النحو الذي سوف نبيّنه تفصيلاً فيما بعد .

والزكاة ركن من أركان الإسلام وشرط من شروط اعتناقه ، مصداقاً لقول الله تعالى : { فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فآخوانكم في الدين } (التوبة : ١١) ويقول الرسول (ﷺ) : ((بني الإسلام على خمس : شهادة ألا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، والحج لمن استطاع إليه سبيلاً)) [البخاري ومسلم] .

الزكاة حق للفقراء والمساكين ، وأصل ذلك من قول الله سبحانه وتعالى : { والدين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم } [المعارج : ٢٤ - ٢٥] ، وليست الزكاة هبة أو تبرعاً أو مينة من الأغنياء علي الفقراء ، بل حق لهم ، ويقول أهل العلم فضل الفقراء علي الأغنياء كبير لأنهم سبباً لإثابتهم .

(١) - دكتور حسين شحاته ، " فقه وحساب زكاة الفطر " ، دار الكلمة المنصورة ، ١٩٩٨ م ، ومكتبة

التقوى بالقاهرة ، ٢٠٠٠ م

والزكاة فريضة مالية حيث تفرض علي المال متي توافرت فيه شروط الخضوع للزكاة ، حتى ولو كان صاحب المال لم يكلف بالعبادات مثل خضوع مال اليتيم للزكاة وهو قاصر ، ودليل ذلك قول الرسول (ﷺ) : ((اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة) (رواه الطبرنى) .

كما تساهم الزكاة في التنمية الاقتصادية ، حيث تساهم في رفع مستوى الفقراء والمساكين ، وتحولهم إلى طاقة منتجة ، كما لها جوانب اجتماعية حيث تساهم في تحقيق الضمان الإجتماعى .

(١ - ٣) - حكم جاحد الزكاة ومانعها .

الزكاة بالنسبة للمسلم الذي اعتنق الإسلام فريضة وركن من أركانه ، ولهذا الحكم أدلته من القرآن والسنة والإجماع سبق بيانها في البند السابق .
ومن ينكر فريضة الزكاة فهو كافر ، لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة ، كما أنه قد كذب صريح القرآن بفرضيتها ، كذلك لم يقر بأحاديث رسول الله [ﷺ] التي تؤكد فرضية الزكاة ، ولقد سبق أن ذكرنا الآيات والأحاديث التي تؤكد ذلك .

ومن يقر بفريضة الزكاة وامتنع عن أدائها فهو مسلم عاصٍ مرتكب لكبيرة من أكبر الكبائر ، توعده الله عز وجل بالعقاب الشديد في قوله : { والذين يكنزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم ، يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوي بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون } [التوبة: ٣٤ - ٣٥] ، ويقول الرسول [ﷺ] : ((من أتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته ، مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع ، له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ، ثم يأخذ بلهزتيه ، ثم يقول : أنا كنزك أنا مالك ... الحديث)) [البخاري ومسلم] .

ومن مسئولية ولي الأمر معاقبة الممتنع عن أداء الزكاة ، وأساس ذلك قول الرسول ﷺ : ((من أعطاهم مؤتجرا فله أجره ، ومن منعها فإننا آخذوها وشطر ماله ، عزمه من عزمات ربنا ، لا يحل لآل محمد منها شيء)) [رواه أحمد] ، وقوله ﷺ : ((ما من أحد لا يؤدي زكاة ماله إلا مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع حتى يطوق به عنقه)) [النسائي حديث حسن صحيح] .

ولقد قاتل الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه الممتنعين عن الزكاة وقال : (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق الله ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها لرسول الله لقاتلتهم على منعها) [متفق عليه] .

(١ - ٤) - علي من تجب الزكاة ؟

الزكاة فريضة على كل مسلم و مسلمه حر ، ملك النصاب من الأموال التي تجب فيها الزكاة ، وتجب الزكاة على كل مسلم سواء كان عاقلا أو مجنونا ، أو صبيا لم يبلغ الحلم ، لأنها عبادة مالية ، وحق الله في المال ، وهذا رأي جمهور الفقهاء ، ودليل ذلك من القرآن الكريم قوله عز وجل : { يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، ومما أخرجنا لكم من الأرض } [البقرة: ٢٦٧] .

كما تجب في أموال القصر ، مصداقا لقول رسول الله ﷺ : ((اتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة)) [رواه الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك] .

كما تجب الزكاة على أموال المسجونين والمعتقلين في سبيل الله متى كانت لهم حرية التصرف في أموالهم من خلال الولي قياسا على المجنون والصبى حسب رأي الجمهور .

كما تجب الزكاة على أموال النساء متى توافرت فيه شروط الخضوع للزكاة على النحو الذي سوف نوضحه تفضيلا فيما بعد .

(٥-١) - الشروط الواجب توافرها في الأموال الخاضعة للزكاة

لقد وضع الفقهاء مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المال حتى تجب فيه الزكاة ، من أهمها ما يلي^(١) :

[١] - أن يكون المال مملوكاً ملكية تامة للمزكي وقت حلول الزكاة ، ولا يتعلق به حق لغيره وأن يكون المالك قادراً علي التصرف فيه باختياره ، حتى يمكن نقل ملكية قدر الزكاة منه إلي مستحقيها .

[٢] - أن يكون المال نامياً [نماء فعلياً] أو قابلاً للنماء [نماء حكماً] ، أي يترتب علي تكليبه نتائج أو إيرادات سواء تم التقليل بالفعل أم لا ، فالمال المكنوز يخضع للزكاة لأنه نامى حكماً .

[٣] - أن يكون المال فاضلاً عن نفقات الحاجات الأصلية للحياة للمزكي وللمن يعول ويعني هذا بأن يصل المزكي حد الكفاية ، فمن دون هذا الحد ليس عليه زكاة

[٤] - أن يكون المال خالياً من الدين ، وهذا تأكيد لشرط الملكية التامة ، فإن وجدت ديون حالة يجب أن تخصم من الأموال الزكوية قبل حساب الزكاة كما هو الحال في زكاة عروض التجارة وزكاة النقدين .

[٥] - أن يبلغ المال الخاضع للزكاة [وعاء الزكاة] قدراً معيناً محدداً يطلق عليه النصاب ، وهو يختلف من زكاة إلي أخرى ، وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد .

[٦] - أن يمر علي ملكية المال الخاضع للزكاة حولاً كاملاً ، ماعدا زكاة الزروع والثمار والركاز حيث يزكيان وقت الحصول ليهما ، علي النحو الذي سوف نفضله فيما بعد .

(١) - لمزيد من التفصيل يرجع إلى :

- د . يوسف القرضاوى ، " فقه الزكاة " ، الجزء الأول .
- بيت الزكاة ، دولة الكويت ، " أحكام الزكاة " .
- د . عبد الستار أبو غدة ود . حسين شحاته ، " فقه وحساب زكاة الأفراد والشركات " ، وثيقه علمية - بيت الزكاة - الكويت ، ١٩٩٥ .

(١ - ٦) - نماذج معاصرة من الأموال الغير خاضعة للزكاة

من الأموال الغير خاضعة (للزكاة حسب رأي جمهور الفقهاء) علي سبيل المثال ما يلي :

- ١ - الأشياء المخصصة لتحقيق المنافع والاستخدام وليس للتجارة مثل : الحاجات الأصلية للإنسان من : مسكن ودابة ولوازم البيت من أجهزة ومعدات وثلاجة وغسالة ، ونحو ذلك .
- ٢ - الأصول الثابتة المقتناة لتقديم الخدمات للتجار والصناع ونحوهم ، مثل : الأراضي والمباني والآلات والمعدات والعدد والأدوات ، ويطلق عليها عروض التقنية للاستخدام والتشغيل .
- ٣ - الديون التي علي الغير ولا يرجي تحصيلها [ديون مشكوك في تحصيلها] ، وتزكي عندما تحصل ولحول واحد عند جمهور الفقهاء .
- ٤ - الأموال المحبوسة أو المقيدة لدي البنوك أو لدي الناس ، وتزكي عندما يفرج عنها ولمدة حول واحد عند جمهور الفقهاء .
- ٥ - الأموال المخصصة لأغراض الخيرية مثل : أموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف الخيري وأموال ملاجئ الأيتام وأموال المسنين والمال العام .
- ٦ - الأموال التي استغرقتها الديون ، أو أن المتبقي منها بعد خصم الديون دون النصاب ، وذلك علي النحو الذي سوف نفضله في مكانه .
- ٧ - الأموال المرصدة للجهاد في سبيل الله سواء نقدية أو عروض وكذلك أموال المؤسسات الجهادية .
- ٨ - التحف والأشياء التذكارية غير المخصصة ، للتجارة أو ليست للتأجير للحصول علي الإيراد .
- ٩ - مؤخر صدق المرأة الذي لم تحصل عليه ، ويزكي عندما تحصل عليه لحول واحد عند جمهور الفقهاء
- ١٠ - الحلي لأغراض الزينة وفي حدود المعتاد وما يزيد عن المعتاد يخضع للزكاة .
- ١١ - المال الحرام الخبيث عند جمهور الفقهاء ، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، ويجب التخلص منه في وجوه الخير .

(١ - ٧) - أنواع الزكوات فى التطبيق المعاصر .

لا تنحصر الزكاة فى الأنواع التى كانت معروفة فى عهد رسول الله ﷺ والواردة فى كتب الفقه الإسلامى من الترات ، وهى : زكاة النقدين ، وزكاة عروض التجارة ، وزكاة الأنعام ، وزكاة الزروع والثمار ، وزكاة الركاز ، بل تمتد إلى كل الأموال والأنشطة المعاصرة التى تتوافر فيها شروط الوجوب السابق بيانها . وتأسيساً على ذلك فإن الإطار العام المعاصر لنظام الزكاة يشمل الزكوات الآتية :

أولاً : زكوات على المال ونمائه ، مثل :

- زكاة الثروة النقدية والاستثمارات المالية .
- زكاة عروض التجارة والصناعة وما فى حكمها .
- زكاة الأنعام .

ثانياً : زكوات على المال ذاته ، مثل :

- زكاة الركاز .
- زكاة المال المستفاد .

ثالثاً : زكوات على الإيراد من عروض القنية ، مثل :

- زكاة الزروع والثمار .
- زكاة المستغلات .

رابعاً : زكوات على كسب العمل ، مثل :

- زكاة الحرف .
- زكاة المهن .
- زكاة الرواتب والأجور .

وسوف نتناول أحكام وحساب هذه الزكوات بشيء من التفصيل فيما بعد .

(١ - ٨) - حكم زكاة المال الحرام الخبيث .

يؤكد الإسلام على أن يكون مصدر المال والنماء حلالاً طيباً ، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى : { يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً * ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين } [البقرة : ٢١٨] ، وقول الرسول ﷺ : ((ما نقص مال من صدقة ولا يقبل الله صدقة من غلول)) [مسلم] ، ولقد حرمت الشريعة كل أنواع الكسب الحرام وكذلك الوسائل المؤدية إليه لأن في ذلك اعتداء على حقوق الآخرين والمجتمع .

ولقد ظهر من التطبيق المعاصر أنواع من الأموال اكتسبت بطرق غير شرعية مثل : الربا والرشوة و السرقة والاختلاس والغصب والغلول والقمار والاتجار في الخمور والمخدرات والتكسب من الوظيفة ، والعمولات الوهمية...^(١)

ويثار تساؤل : هل علي المال الحرام زكاة ؟

لقد تناول الفقهاء هذه المسألة علي النحو التالي :^(٢)

♦ - من الفقهاء من يرى أن المال الحرام الخبيث يتم التخلص منه كلية في وجوه الخير وليس بنية الصدقة ، ودليلهم في ذلك قول الله تبارك وتعالى : { يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم * ومما أخرجنا لكم من الأرض * ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون } [البقرة : ٢٦٧] ، وقول الرسول ﷺ : ((إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ... الحديث)) [مسلم] ، وتأسيساً علي ذلك لا زكاة في المال الحرام ، ولقد علل الفقهاء ذلك بقولهم بأن المزكي لا يمتلك هذا المال ، وإن أراد التوبة فعليه رده إلي أصحابه أو التصدق به

^(١) - د . حسين شحاته ، " حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية " ، دار النشر للجامعات ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م ، الفصل الثاني .

^(٢) - [لمزيد من التفصيل يرجع إلي بحث الأستاذ / عز الدين محمد توني عن زكاة المال الحرام ، من

مطبوعات الهيئة الشرعية العالمية للزكاة - سنة ١٩٨٩م]

عنهم إن لم يعرفهم ، أو يُعطَى المال لبيت المال للإتفاق منه على وجوه الخير .

♦ — ومن الفقهاء من يرى أن إعفاء المال الحرام من الزكاة يكون مشجعاً على الحرام ولا يكون قطعاً أو منعاً له ، ويرون إخضاعه للزكاة ، كما يرون أن صرف الكسب الخبيث في وجوه الخير أمر غير ممنوع شرعاً إذا لم يعوف صاحبه الذي أخذ منه بغير حق .

والرأي الذي نميل إليه هو عدم جواز الزكاة في المال الحرام ، ويتصدق به كلية في وجوه الخير وليس في مجال العبادات والشعائر إذا لم يُعرف أصحابه .

(١ - ٩) — حكم زكاة المال الذي اختلط فيه الحلال بالحرام .

أحياناً يكون المال حلالاً ولكن اختلط به مال حرام ، ومن الأمثلة المعاصرة لذلك ما يلي :

— المال المودع لدى البنوك الربوية بفائدة ، فعندما تضاف الفائدة إلى أصل المال أصبح المال مختلطاً ، وبالمثل المال المستثمر في سندات بفائدة .

— مال التجار المستثمر في بضاعة بعضها من الخبائث .

— أرباح أسهم الشركات التي تتعامل بالحلال والحرام .

— أرباح الشركات والأفراد الذين يتعاملون بالحلال والحرام .

— مزايا ومكافآت شركات التأمين وصناديق التكافل الاجتماعي والصناديق الخاصة .

ويري الإمام الغزالي رحمه الله : " أنه يجب علي المسلم التحري في مقدار الحرام فيخرجه ، أما إذ كان أغلب ظنه أن الغالب هو الحلال فإنه يزكيه " (١) .

ومن باب الورع والتزكية والتطهير ، يجب علي المزكي الاجتهاد في تقدير المال الحرام المختلط ، ويتخلص منه في وجوه الخيرات لما فيه مصلحة الناس ، ويزكي الجزء الحلال فقط ، مع التوبة النصوحة والعزم الأكيد علي عدم العودة للمعاملات المشتبه فيها ، ودوام الاستغفار (٢) .

(١ - ١٠) - حكم خضوع المال العام وأموال الجمعيات الخيرية وأموال الوقف وأموال القصر والنقابات المهنية للزكاة .

◆ - حكم خضوع المال العام للزكاة

إذا كان المال العام مخصصاً لأوجه إنفاق تدخل في نطاق مصارف الزكاة فلا يخضع للزكاة مثل : الأموال العامة المخصصة لخدمات الضمان الاجتماعي وللجهاد في سبيل الله ، ولمساعدة الأقليات المسلمة ولدعم السلع للفقراء والمساكين وهكذا ، وبصفة عامة فإن المال العام مرصود للنفع العام ، وليس مملوكاً لشخص معين أو جهة معينة حتى تقوم بأداء الزكاة وهذا ما صدر عن الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة لسنة ١٤١٨هـ / ١٩٨٨م .

◆ - حكم خضوع أموال الجمعيات الخيرية للزكاة

لا تخضع أموال الجمعيات الخيرية للزكاة لأنها جميعاً مخصصة لأوجه البر التي تدخل في نطاق مصارف الزكاة الشرعية ، كما لا تخضع أموال المساجد

(١) - نقله عن د. حسين شحاته ، " تطهير الأرزاق في ضوء الشريعة الإسلامية " ، الناشر مكتبة التقوى ،

١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م ، صفحة ٦١ وما بعدها

(٢) - المرجع السابق .

وكتاتيب تحفيظ القرآن للزكاة لأنها جميعاً مخصصة لأوجه البر التي تدخل في نطاق مصارف الزكاة الشرعية .

◆ - حكم خضوع أموال الوقف للزكاة

إذا كانت أموال الوقف موقوفة على أوجه خيرية تدخل في نطاق مصارف الزكاة ، فليس عليها زكاة ، وما كان موقوفاً على قوم بأعيانهم فتجب فيه الزكاة ، فعلي سبيل المثال : إذا وقف مسلم دراهم أو بستان لينفق ريعها على الفقراء والمساكين وابن السبيل وفي سبيل الله مثلاً فلا تجب فيه الزكاة ، ولكن إذا وقف الربيع على قرابته فقط ، فتجب فيه الزكاة .

◆ - حكم خضوع أموال القصر للزكاة

تخضع أموال القصر للزكاة ويتولى سدادها عنهم الوالي أو الوصي ، وذلك إذا وصلت النصاب وحال عليها الحول ولقد سبق أن أوردنا الأدلة الفقهية على ذلك

◆ - حكم خضوع أموال النقابات المهنية للزكاة

مال النقابات المهنية مرصد لخدمة أعضاء النقابة ، معاشات ، تكافل اجتماعي ، رعاية صحية ، رعاية اجتماعية ... وهذه كلها تدخل في نطاق مقاصد الزكاة فلا تجب فيها الزكاة ، والمسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث .

(١ - ١١) - ضوابط التطبيق المعاصر للزكاة .

يحكم التطبيق المعاصر للزكاة مجموعة من الضوابط من أهمها ما يلي :

(١) - استحضار النية : الزكاة عبادة لله وطاعة ، ويستوجب ذلك تجديد النية دائماً

عند أداء الزكاة ، واستشعار النماء والبركة والتزكية من الله سبحانه وتعالى

مصدقاً لقوله تبارك وتعالى : { خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم

بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم } [التوبة : ١١] .

(٢) – إيتاء الزكاة من دلائل الإيمان : الأموال محبوبة عند الخلاق لأنها من متاع وزينة الحياة ، فإذا ضحى المزكى بالمال الذي يحبه امتثالاً لأوامر الله ، وطمعا في رضائه عز وجل فهذا دليل على قوة الإيمان ، ولقد أشار إلى ذلك الله سبحانه وتعالى في قوله: { لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون } [آل عمران : ٩٢] .

(٣) – الزكاة حق وليست مينة : يجب على المزكى الإيمان بأن الزكاة ليست هبة أو تبرعاً أو منةً على الفقير والمسكين ونحوهم ، بل حق معلوم لهم ، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى : { والدين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم } [المعارج : ٢٤-٢٥] .

(٤) – لا تحايل على إيتاء الزكاة : يقوم تطبيق الزكاة على قيم إيمانية وأخلاقية منها : الإخلاص والصدق والأمانة والتضحية ، وهذا يحمي المزكى من هوى نفسه الأمانة بالسوء نحو التحايل على أحكام الزكاة ليتهرب من أدائها يقول الله سبحانه وتعالى : { وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين } [الأنبياء : ٤٧] ، وعندما سئل رسول الله [ﷺ] قال : " أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك " (البخاري ومسلم) .

(٥) – استشعار روح الأخوة : يجب على المزكى أن يوقن بأن الزكاة تقوي روابط الأخوة والحب في الله ، كما أنها تطفى الحقد والحسد والبغضاء وبذلك يتواجد المجتمع المتكافل المتضامن المتآخي المتحاب ، الذي ينطبق عليه قول الله عز وجل : { والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله ، أولئك سيرحمهم الله } [التوبة : ٧١] .

(٦) - حسن العلاقة بين المزكى والمزكين : يجب على العامل على الزكاة أن يعامل المزكين بالحسنى ، وكذلك يجب على المزكين التعاون مع العاملين على الزكاة ... ، فقد ورد عن رسول الله [ﷺ] أنه عندما أعلن عن جمع الزكاة تحسس برفق مشاعر الحرص في الناس متلطفاً في علاجها فقال : " سيأتيكم رقيب مبغوض يعنى جامع الزكاة ، فإذا جاءكم فرحبوا به ، وخلصوا بينهم وبين ما يبتغون ، فإن عدلوا فلأنفسهم ، وإن ظلموا فطريهم ، وأرضوهم ، فإن تمام زكاتكم رضاهم وليدعوا لكم " (رواه أبو داود) .

(٧) - التيسير في أداء الزكاة : يجب على العاملين على الزكاة التيسير على المزكى من حيث ميعاد أداء الزكاة ، وتيسير أدائها نقداً إن تعذر عيناً ، وتيسير نقلها لذوى القربى والمحتاجين ، والدين الإسلامى يقوم على التيسير ، ودليل ذلك : " ما خير رسول الله [ﷺ] بين أمرين إلا اختار أيسرهما " .

(٨) - الالتزام بالمصارف الشرعية للزكاة : لقد حدد الله سبحانه وتعالى مصارف الزكاة ولم يتركها لولى الأمر يصرفها كيف يشاء ، ولقد ذكرت هذه المصارف فى الآية الكريمة يقول فيها الله عز وجل : { إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم } [التوبة : ٦٠] .

(٩) - التعجيل بأداء الزكاة : الأصل الفورية فى أداء الزكاة لأنها من الحقوق الواجب سرعة أدائها لمستحقيها ، وهذا يدخل فى نطاق قول الله سبحانه عز وجل : { فاستبقوا الخيرات } - ولا يجوز تأخيرها إلا لضرورة معتبرة شرعاً .

(١٠) - مسئولية ولي الأمر عن الزكاة : يقع على ولي الأمر من المسلمين مسئولية تجميع الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية ، ودليل ذلك قول الله عز وجل : { الدين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة } [الحج : ١٤] ، ولقد نفذ ذلك رسول الله ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدين ومن مالههم .

(١ - ١٢) - حكم التطبيق المعاصر للزكاة بجانب الضريبة

أصبحت فريضة الزكاة من فرائض الزكاة المنسية ، ولا سيما بعد تطبيق مفاهيم العلمانية [التي تقضي تنحية الدين عن حلبة الحياة] وكذلك تطبيق نظم الضرائب الوضعية في معظم الدول الإسلامية ، وتخلى ولي الأمر عن مسئوليته في تحصيل الزكاة و إنفاقها في مصارفها الشرعية .

ولقد انشغل معظم المسلمين في هذه الأيام بأمر الضرائب خشية الوقوع تحت طائلة جريمة التهرب ، ونسوا حق الله في المال وحرمة الامتناع عن أدائه .

لقد أصبح التطبيق المعاصر للزكاة من أهم القضايا التي تواجه المسلمين ، ولا يجوز التهاون بشأنها مهما كانت التحديات لأنها تمس العقيدة والشرعية والمجتمع والأمة الإسلامية .

ومن أهم المشكلات المعاصرة التي تواجه تطبيق الزكاة هو تطبيق نظم الضرائب الوضعية ، واختلف الفقهاء بشأن قضية التكامل والتنسيق بينهما في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فمنهم من يري " لا حرج من تطبيق الضريبة بجوار نظام الزكاة لأن لكل منهم موارد ومصارف خاصة " ، ومنهم من يري أن الأصل هو تطبيق نظام الزكاة ، وإن لم تكفي الحصيصة تفرض ضرائب علي الأغنياء بضوابط شرعية ، كما تفرض الضريبة علي غير المسلمين .

والرأي الأرجح الذي أخذت به مجامع الفقه هو : (إن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغني القيام به عن أداء الزكاة المفروضة^(١)) .

ومما يجب التأكيد عليه في هذا المقام هو أن الضريبة لا تغني عن الزكاة ، وليساً متمثالان ، ويخصم ما دفع من الضرائب من الأموال الخاضعة للزكاة ، وهذا يحدث فعلاً لأنه عند دفع الضريبة ، نقص المال الذي سوف تفرض عليه الزكاة

(١ - ١٣) - حكم التهرب من الضريبة بدعوى أداء الزكاة .

يتهرب كثير من الناس من أداء الضرائب والرسوم الجمركية وما في حكمهما بطريقة أو بأخرى ، وميررهم في ذلك : أن الضريبة نظام وضعي ، وأن الضريبة ظالمة وينفق جزء منها في غير الحق ، وأنهم يودون الزكاة ... إلى غير ذلك من المبررات .

ويثار تساؤل : ما حكم التهرب من الضريبة في ميزان الإسلام ؟ لقد تناول فقهاء الإسلام المعاصرين هذه القضية بشيء من التفصيل وخلصوا إلى مجموعة من القرارات والفتاوى من أهمها ما يلي :^(١)

(١) - يجوز لولى الأمر أن يوظف على أموال الأغنياء ضرائب بضوابط شرعية للإنفاق منها على الخدمات العامة التي لا تدخل في نطاق مصارف الزكاة مثل : الأمن والتعليم والعلاج والمرافق والتي تعتبر من الضروريات للناس وتأسيساً على ذلك لايجوز التهرب من أدائها .

(٢) - يجب أن تفرض الضرائب بالحق ، وتحصل بالحق ، وتتفق في الحق وإذا تحققت هذه الشروط الثلاث أصبحت الضريبة عادلة وواجبة الأداء .

^(١) - من قرارات المؤتمر الثان لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٥ .

^(٢) - مركز صالح عبد الله كامل بجامعة الأزهر ، لدوة " التطبيق المعاصر للزكاة " .

- (٣) - تجنب فرض الضرائب الظالمة لأنها من المكوس التي حرمتها الشريعة الإسلامية ، وعرفها الدكتور يوسف القرضاوى بأنها التي تؤخذ بغير حق وتنفق فى غير حق ، ولا توزع أعباؤها بالعدل ، ويستأثر بحصيلتها الحكام والملوك
- (٤) - أن لا يكون فى فرض الضرائب والرسوم الجمركية مخالفات لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها وهى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال .
- (٥) - يعتبر ولى الأمر مسئول أمام الناس وأمام الوطن عندما لا يلتزم بالضوابط الشرعية لفرض الضريبة .

وفى هذا الخصوص يقول الدكتور يوسف القرضاوى أنه يجب توافر عدة شروط فى الضريبة العادلة من أهمها ما يلى^(١) :

- (١) - توزيع أعباء الضرائب بالعدل .
- (٢) - انفاق حصيلة الضرائب فى مصالح الأمة .
- (٣) - موافقة أهل الشورى والرأى فى الأمة على فرض الضرائب .
- (٤) - أن تفرض الضريبة على الأغنياء وليس على الفقراء .

وخلاصة الرأى : أنه لا يجوز التهرب من أداء الضرائب والرسوم الجمركية وما فى حكم ذلك باعتبارهم من الموارد السيادية للدولة ، وإن كان هناك من ظلم فيزال بالأساليب المعتبرة شرعاً وقانوناً ، ويعتبر ولى الأمر مسئولاً عن أى مخالفات شرعية ، ولا يجوز تعطيل فرضية الزكاة بدعوى تطبيق الضرائب .

(١) - د . يوسف القرضاوى ، " فقه الزكاة " ، الجزء الثانى ، صفحة ١٠٧٩ وما بعدها .

(١ - ١٤) - الفرق بين الضريبة والزكاة .

لقد سبق أن أوضحنا أن الزكاة شيء والضريبة شيء آخر ، ولا يجب أن يطلق على الزكاة ضريبة ، وأن لا يطلق على الضريبة زكاة ، حيث توجد فروق أساسية بينهما ، وإن وجد بعض التماثل في بعض الجوانب الإجرائية .

ويمكن تلخيص الفروق الجوهرية بين الزكاة والضريبة على النحو التالي:

(١) - زكاة المال فريضة وركن من أركان الإسلام وعبادة مالية وطاعة لله ورسوله ، والضريبة ليست كذلك .

(٢) - زكاة المال عبارة عن تملك جزء من الأموال لمستحقى الزكاة ، وهى حق لهم وليس منة من الأغنياء عليهم ، بينما الضريبة اقتطاع إجبارى لجزء من أموال الأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها توجه إلى خزينة الدولة وفقاً للتشريع الضريبي الوضعى .

(٣) - الزكاة حق لمستحقها وهذا الحق معلوم لكل من المكلف والمستحق بينما ، لا يعتقد دافع الضريبة أنها ليست حقاً للدولة لأسباب عديدة منها أن جزءاً منها ينفق في وجوه لا يستفيد منها الفقراء ، كما أنها تؤخذ من الفقراء والأغنياء .

(٤) - تجب زكاة المال فى الأموال التى تتوافر فيها شروط معينة منها أن يكون المال فائضاً عن الحوائج الأصلية وخالياً من الدين وأن يصل نصاباً معيناً فى بعض الزكوات ، بينما لا تأخذ الضريبة هذه الشروط فى الحسبان حيث أحياناً تؤخذ من الفقير الذى هو دون حد الكفاية وحد الكفاف سواء عليه دين أم لا .

(٥) - لزكاة المال مصارف محددة ومعلومة هى ثمانية وتهتم بالعنصر الإنسانى ولا يجب أن توزع حسب هوى الحاكم ، بينما توزع حصيلة الضرائب حسب تقدير ولى الأمر ، ويستفيد منها الفقراء والأغنياء بل فى بعض الأحيان يستأثر بالاستفادة منها الأغنياء .

(٦) - تهدف الزكاة في المقام الأول إلى عبادة الله والامتثال لأوامره كما أنها شكر لله ، وتعلم الفرد الكرم والمحبة ، وهي مرتبطة بحفظ الحاجات الأصلية للإنسان وهي : حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال ، بينما يصعب على أى نظام ضريبي تحقيق ذلك ، بل نجد أنه في بعض الدول تستخدم جزء من حصيلة الضريبة ضد حاجات الإنسان المعتبرة شرعاً .

(٧) - تهدف الزكاة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي نصاً وروحاً وربط الفقير بالغنى ، بينما فشلت نظم الضرائب المعاصرة في تحقيق ذلك ، وكل ما نسمعه هو تغنى ومتاجرة بالكلام بل أحياناً تؤدي الضريبة إلى الحسد والكراهية بين الناس بصفة عامة ، وبين الممولين والأجهزة الضريبية .

(٨) - تهدف الزكاة إلى التحفيز على الاستثمار وعدم الاكتناز وتوفير الأموال السائلة للمشروعات الاقتصادية ، بينما تؤدي الضريبة إلى الاكتناز وذلك في ظل أسعار الضرائب المرتفعة .

(٩) - تؤدي زكاة المال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التلقائية ومحاربة الفقر ، بينما عجزت النظم الضريبية عن تحقيق ذلك بنفس المستوى ، بل أحياناً يؤدي ارتفاع أسعار الضرائب فوق الطاقة إلى التهرب منها أو الإحجام عن إنشاء المشروعات الاستثمارية .

(١٠) - تتسم أحكام زكاة المال بالثبات والاستقرار ولا تصطدم ببيئة ولا بزمن ولا بظروف بينما تتغير وتتعدل قوانين الضرائب على مر الأيام والأزمنة .

(١١) - يقوم المزكى من تلقاء ذاته من باعث ودافع الحب لله وتقرباً إليه بسداد الزكاة ، ومن يتهرب منها فهو ضعيف الإيمان ، بينما نجد أن دافع الضرائب يراوغ ويحاول ويحاول جهده لتجنبها والتهرب منها لغياب الباعث الإيماني وضعف الباعث والدافع الذاتي عنده .

ولا تعنى هذه الفروق حث الناس على عدم أداء الضرائب بل هى من حقوق المجتمع لتمويل الخدمات العامة التى تخرج عن نطاق مصارف الزكاة مثل الأمن والتعليم والعلاج ونحوه ، وإن كان هناك من إنحراف فى توجيه حصيلتها فيقع الإثم على ولي الأمر وبطانته وعابنا أن ندعوهم إلى الخير ونأمرهم بالمعروف وننسىهم عن المنكر .

ومن ناحية أخرى نشاهد أولياء أمور المسلمين المعنيين بأمور الضرائب

بالآتى:

• تطوير نظام زكاة المال .

• تطوير وإصلاح النظام الضريبي القائمة فى ضوء أحكام الزكاة .

عن الصادق عليه السلام فى قوله تعالى : " ... فإيضا يسأركم ماؤى " أى : " لأن أتبع هذا ولا يملك ولا يملكى ومن أخرج من كبرى فسين له " .
 ومما جاء فى (طه : ١٢٣-١٢٤) ، " وما يدع قول رسول الله : " تركت أركان ما إن تمسكنم به لن تضلوا رضى أبدا . كتاب الله وسنتى " (رواه مسلم) .